
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

نشاط عرب الخليج البحري في العصور الحديثة

أ.د. رأفت غنيمي الشيخ
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
عميد كلية الآداب – جامعة الزقازيق سابقاً

مقدمـــة:

نعني بأقطار الخليج العربية: الكويت، والبحرين، وقطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، والتي ظهرت للوجود كدولة مستقلة في عام ١٩٧١م، باستثناء الكويت التي سبقت بقية أقطار الخليج العربي في الاستقلال بعشر سنوات.

وفيما عدا سلطنة عمان، فقد كانت أقطار الخليج العربي قبل الاستقلال عبارة عن مشيخات قبلية، تعيش على ساحل الخليج، وتعمل في الصيد والغوص على اللؤلؤ، وركوب البحر للتجارة أو لإرشاد السفن، حتى إذا ظهرت، على سطح مياه الخليج، سفن تحمل رايات مرسوم عليها الصليب: ظهرت عمليات الجهاد البحري الإسلامي، حيث قاد رجال القبائل مراكبهم الصغيرة، وكانوا يخرجون في جماعات لمهاجمة تلك السفن الأجنبية.

وكانت عمليات الجهاد، البحري الإسلامي، رد فعل لقسوة البرتغاليين في التعامل مع سكان مشيخات الخليج العربي، في القرن السادس عشر، ومن ثم انتقل رد الفعل العربي ضد السفن الهولندية، ثم السفن البريطانية، حتى حدث الصدام بين البريطانيين ومشيخة رأس الخيمة، منذ عام ١٨٠٩، ذلك الصدام الذي انتهى بتدمير رأس الخيمة عام ١٨١٩م، وفرض معاهدات الهدنة على رأس الخيمة، والشارقة، ودبي، وأبي ظبي، وغيرها من المشيخات، عام ١٨٢٠م وما بعدها.

وقد تحولت هذه المعاهدات إلى ما عرف بالمعاهدات المانعة، التي فرضتها بريطانيا على مشيخات الخليج العربي، وكانت تمنع هذه المشيخات من أربعة أشياء هي:

١) عدم القيام بعمليات الجهاد البحري، أو أية عمليات بحرية تهدد السلم والأمن في الخليج العربي، أو تعوق حركة الملاحة والمواصلات للإمبراطورية البريطانية.
٢) عدم الاتجار في السلاح، أو إدخاله إلى منطقة الخليج العربي.

٣) عدم الاتجار في الرقيق أو جلبه إلى مشيخات الخليج.

٤) عدم التنازل عن أية قطعة من الأرض، من المشيخات، لأية قوة أجنبية، دون موافقة بريطانيا.

تحولت تلك المعاهدات المانعة إلى ما عرف بمعاهدات الحماية، التي فرضت على مشيخات الساحل العماني، كما فرضت على سلطنة عمان، وعلى قطر، والبحرين، والكويت، تلك المعاهدات التي ظلت سارية المفعول حتى أنهتها بريطانيا، بالاعتراف باستقلال الكويت عام ١٩٦١م، ثم بإعلانها عام ١٩٦٥م بأنها تنوي الانسحاب من منطقة الخليج العربي، وتعترف باستقلال مشيخات الخليج العربي، في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٧١م، وبالفعل قامت في خريف ذلك العام أقطار الخليج العربي المعروفة، والسابق ذكرها، وانتهت الحماية البريطانية.

خبرة عرب الخليج في الملاحة:

قد يعتقد البعض أن قبائل شبه الجزيرة العربية، على الإطلاق، قبائل ذات صفة بدوية تمارس حياتها اليومية في الصحراء، بما تفرضه طبيعة الصحراء من أسلوب لحياة الناس، وهم في اعتقادهم هذا؛ لا يكادون يذكرون تأثير الخليج على القبائل العربية التي تعيش على سواحله، ومن ثم فنحن مع القائلين بأن حياة القبائل العربية، التي تسكن شواطئ الخليج العربي، تختلف إلى حد ما عن حياة القبائل العربية الضاربة في صحراء شبه الجزيرة العربية، كما أننا مع التسمية التي أطلقت على النوع الأول من القبائل وهي: القبائل البرمائية، تمييزاً عن النوع الثاني المعروف بالقبائل البدوية.

وانطلاقاً من التأكيد على دور القبائل البرمائية، التي عاشت وتعيش على شواطئ الخليج العربي في بناء حياتها، كان لابد أن نشير إلى خبرة هذه القبائل في الملاحة، تلك الخبرة التي فاقت في شهرتها حياة القبائل البدوية، بل وساعدت على الاتصال بالعالم الخارجي، بينما بقيت القبائل البدوية محصورة في حياة البداوة، بكل إيجابياتها وسلبياتها المعروفة، بل إن القبائل البرمائية الخليجية تحملت الكثير للدفاع عن مياه الخليج ضد الغزاة، ومن هنا نراها كما حملت رسالة الخير خارج نطاق الخليج، بالعمل في نقل المتاجر وقيادة السفن على امتداد الخليج، من ميناء البصرة بشمال الخليج حتى شرق إفريقيا والهند والصين، رأيناها تقف بصلابة ضد هجمات الاستعمار على مياه الخليج وأراضيه.

امتاز عرب الخليج بالقدرة على ركوب البحر، والطواف بسفنهم خارج نطاق الخليج، وذلك قبل مجيء الاستعمار البرتغالي، كأول قوة أوروبية معتدية على المياه العربية الجنوبية، واشتهر من عرب الخليج ملاحون شهد لهم الأعداء، قبل الأصدقاء، بالمهارة في الملاحة وركوب البحر، ولعل

أشهر هؤلاء الملاحين: الملاح العربي الخليجي شهاب الدين أحمد بن ماجد، الذي ولد بجلفار على ساحل عمان، والذي قاد سفن فاسكو دي جاما، الملاح البرتغالي، من مالندي بشرق أفريقيا، إلى الهند ببراعة سجلها له دي جاما.

وبخبرة أهل الخليج الملاحية: شاركوا في نقل متاجر الهند في المحيط الهندي والبحر العربي، متجنبين القراصنة الهنود؛ الذين اتخذوا من جزر هذا المحيط وذلك البحر مأوى لهم، حتى تصل المتاجر إلى البحر الأحمر، فمصر فالبحر المتوسط، فأوروبا، أو تصل إلى الخليج العربي، فالعراق فالشام فالبحر المتوسط، إلى أوروبا، أي أن عرب الخليج المهرة في الملاحة والتجارة: ساهموا بدور لا يمكن إنكاره في رخاء أوروبا، وتزويدها بمتاجر الشرق، بل وفي بناء الحضارة الأوروبية الحديثة.

حتى إذا جاء البرتغاليون بقوتهم الصليبية، ضد كل ما هو إسلامي– سواء في شمال إفريقيا، ثم في شرق إفريقيا، حيث شارك عرب الخليج مع عرب الجنوب في بناء حضارة عربية إفريقية ذات مدن مزدهرة، مثل مالندي، وسفالة، وكيلوة، وممبسة، ودار السلام وغيرها – وقف عرب الخليج العربي ضد التدمير والعدوان البرتغالي، وشاركوا في معركة ديو البحرية عام ١٥٠٩؛ التي لم يكتب النصر فيها للتحالف الإسلامي، بسبب قوة الأسلحة النارية للبرتغاليين.

وتحمل الخليجيون – منذ أوائل القرن السادس عشر، حتى أوائل القرن العشرين – دورهم التاريخي في مواجهة الغزاة المعتدين على الخليج وأهله، سواء كان هؤلاء الغزاة برتغاليون، أو هولنديون، أو بريطانيون، وبرغم عدم التكافؤ بين قوة أهل الخليج الحربية، وقوة الغزاة الحربية، فإن الخليجيين استخدموا ما يمكن أن نسميه حرب العصابات، أو عمليات الجهاد البحري، ضد هؤلاء الغزاة، أو العمليات التي امتلأت كتب المؤرخين الأوروبيين وصفاً لها بالقرصنة، وكأنما من يدافع عن دينه وأرضه وعرضه، ضد عدوان غاشم صليبي، يتهم بالقرصنة، ويطلب من المجتمع الدولي العمل على محاربته.

وكان البرتغاليون، بقوتهم الغاشمة، قد نجحوا في الاستيلاء على جزيرة هرمز عام ١٥٠٨م، ثم توالى استيلاؤهم على كل من مسقط والبحرين، وبقية ساحل عمان ماعدا الإحساء، واستخدموا الوحشية أسلوباً للتعامل مع عرب الخليج، ولا عجب في ذلك، فإن البرتغاليين صليبيون متعصبون ضد المسلمين أينما كانوا.

لم يُسَلِّم الخليجيون بالغزو والاستعمار من جانب البرتغال، بل قاوموا ما وسعتهم المقاومة، وشهدت الفترة من عام ١٦٤٠، حتى عام ١٦٥٠م، انحسارًا للوجود البرتغالي في الخليج، ساهم فيه الخليجيون بدور أساسي، ومارسوا فيه عمليات الجهاد البحري، وشاركهم أيضاً مغامرون أتراك مثل: بيري بك، والريس مراد، وعلى بك، الذين وقفوا ضد البرتغال في الخليج والبحر العربي، في المدة من عام ١٥٥١م حتى عام ١٥٨١. ومن الإنصاف القول بأن القضاء النهائي على الوجود البرتغالي، في الخليج العربي، أسهم فيه بدور كبير الإنجليز والهولنديون عام ١٦٨٩، وإن كان ذلك من أجل مصالح إنجلترا وهولندا، لا من أجل مصالح عرب الخليج.

تمرس عرب الخليج إذن على عمليات الجهاد البحري، بمقدم الغزاة البرتغاليين، ومن ثم فلن يصعب عليهم، بعد جلاء البرتغاليين عن أراضي ومياه الخليج، أن يواجهوا القوى الأوروبية التي حاولت أن ترث تركة البرتغال في الخليج، ومن المؤسف حقاً: أن يتسبب الاستعمار في تحويل عرب الخليج من بناء رخاء وحضارة لأوروبا وللعالم، بنقلهم المتاجر بين الشرق والغرب ونقلهم الثقافات المختلفة – إلى مجاهدين في البر والبحر؛ دفاعاً عن دينهم وأرضهم وعرضهم وحياتهم. ومن ثم يتضاءل دورهم الحضاري العالمي، وهو أمر لا شك في أنه مخطط من جانب الاستعماريين.

استمرت علاقة عرب الخليج بالبرتغاليين متوترة، حتى بعد إجلاء الآخرين من الخليج، فقد استطاع عرب الخليج بحملة بحرية: انتزاع مدينة ممبسة الإفريقية العربية من أيدي البرتغاليين عام ١٦٦٠م، كما استمرت عمليات الجهاد البحري للخليجيين، ضد سفن البرتغاليين، في الخليج العربي والبحر العربي والمحيط الهندي، من عام ١٦٩٣م حتى عام ١٧٢٢م، وشهدت مياه الخليج سواء قرب الشواطئ الشرقية الإيرانية، أو في المياه الإقليمية العربية من الخليج معارك، وكانت سفن العمانيين في مقدمة السفن الخليجية العربية في تلك المعارك، سواء أمام ميناء كنج الفارسي، أو مقابل مسقط العربية، أو عند ميناء ممبسة الإفريقية، أو باتجاه مدينة سورات الهندية. وإذا لم يكن النصر حليف العرب في كل تلك المعارك؛ إلا أنهم قاموا بعمليات الجهاد الإسلامي؛ ثأراً من اعتداءات البرتغاليين السابقة على أراضي عرب الخليج.

وعندما جاء الهولنديون إلى مياه الخليج: اهتموا بالتجارة أكثر من اهتمامهم بالغزو والاستعمار، وإن كان هذا لا ينفي أنهم اشتركوا مع الإنجليز في طرد البرتغاليين من الخليج العربي،

ولعل هذا من أسباب عدم تطبيق عرب الخليج سياسة الجهاد البحري ضد سفن الهولنديين، ومن ثم مارست تلك السفن نشاطها، فضلاً عن سفن الإنجليز، وبعض المغامرين الكارهين لكل من هو أوروبي مسيحي.

وأما بالنسبة للإنجليز: فقد حرصوا على توفير الأمان لسفنهم العاملة في الخليج العربي، وفي البحر العربي، والمحيط الهندي، لضمان انتقال المتاجر دون عقبات بين إنجلترا والهند، عبر مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، ثم ضمان المواصلات بين إنجلترا ومستعمرتها في الهند، والتي تكونت في القرن الثامن عشر، ومن ثم دخلت إنجلترا في منافسة مع الهولنديين والاستئثار بالنفوذ مع عرب الخليج، ولحماية التجارة والمواصلات الإنجليزية.

وما دمنا قد وصلنا إلى القرن الثامن عشر، وإلى بداية السيطرة البريطانية على مياه الخليج العربي، فيجدر بنا أن نشير إلى أن عرب الخليج كانت لهم السيطرة على مختلف ألوان النشاط البحري في مياههم، خلال القرن الثامن عشر، حيث مارسوا صناعة بناء السفن والغوص على اللؤلؤ، كما أداروا حركة الملاحة التجارية بين موانى الخليج بعضها وبعض، وبينهما وبين موانئ شرق إفريقيا والهند، ومن ثم صارت لهم السيطرة على جزر الخليج، وعلى أجزاء منطقة من الشاطئ الشرقي للخليج أيضاً.

كما يجدر بنا أن نفرق بين نوعين من العمليات البحرية العسكرية؛ التي قامت بها سفن عرب الخليج: النوع الأول موجه ضد سفن الدول الأوروبية، انطلاقاً من كراهية العرب لكل ما هو أوروبي، بسبب ما لقوه على أيدي البرتغاليين من وحشية، وهذا النوع هو ما نسميه بعمليات الجهاد البحري الإسلامي. والنوع الثاني من تلك العمليات: تلك التي تقوم بها سفن عربية ضد سفن عربية أخرى في الخليج، لأسباب عدائية، كالتي تحدث في الصحراء بين القبائل بعضها وبعض، أو لمطامع رئيس قبيلة، أو تنفيذاً لسياسة قوة أخرى أكبر. ومن عجب أن يطلق الكتاب الأوروبيون على النوعين من العمليات البحرية: اسم القرصنة.

وعلى هذا فإننا، عند الحديث عن عمليات الجهاد البحري، نجد أن السفن الإنجليزية، العاملة بالخليج العربي، لم تسلم من تلك العمليات على يد السفن العربية، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فنقرأ قراراً أصدره مجلس مديري شركة الهند الشرقية البريطانية، المنعقد في لندن، إلى وكيل الشركة في الخليج ما نصه: إذا فشلت جميع الجهود المبذولة لقمع اتجاهات القرصنة –

يقصد الجهاد البحري – لدى الإيرانيين والسلطات الأخرى في الخليج، في تحصيل تعويضات عن الأضرار الناتجة عن القرصنة، فإن عليكم إبلاغ ذلك إلى الرياسة، لتعرض الأمر على قائد الأسطول الملكي في جزر الهند الشرقية، لمحاولة الحصول على المعونة، في الظروف والأحوال التي تقتضيها كل حالة بمفردها.

وكان ذلك نتيجة تأثر حركة التجارة الإنجليزية، منذ أوائل القرن الثامن عشر بعمليات الجهاد البحري التي قام بها عرب الخليج والإيرانيون المسلمون، وكان خط الملاحة الرئيسي، في الخليج، يسير بمحاذاة الساحل الشرقي، ولم تغامر سفينة أوروبية بالتوجه إلى القسم الغربي من الخليج؛ منذ خروج البرتغاليين، وكانت تتجنب دائماً هذا الجانب من الساحل، لأن القليل هو ما كان يعرف عنه، وكان يعتبر منطقة غير مأمونة.

القواسم والنشاط البحري:

وفي هذا المقام: سوف نناقش دور قبيلة القواسم في العمليات البحرية ضد السفن الإنجليزية، وذلك الدور الذي بدأ عام ١٧٧٨م بهجوم قامت به ست سفن؛ تابعة للقواسم، على سفينة إنجليزية تحمل رسائل رسمية، وأسرها واقتيادها إلى رأس الخيمة، وقيام ثماني سفن تابعة للقواسم أيضاً؛ بمهاجمة السفينة البريطانية "سكسس" Success، وهي في طريقها من البصرة إلى مسقط، في شهر يناير ١٧٧٩م، ولكن هذه السفينة البريطانية نجحت في الفرار، كما هاجم أسطول القواسم السفينة اسستانس في فبراير ١٧٧٩م، التي لاذت بالفرار والتجأت إلى بوشهر.

استمرت عمليات أسطول القواسم ضد السفن البريطانية، فنجح في أسر السفينة بكلريك المبحرة تحت العلم البريطاني، قرب رأس مسندم عام ١٧٩٠م، وفي عام ١٧٩٧م هاجمت سفن القواسم السفينة البريطانية "باسين"، بالقرب من جزيرة قيس، وأسروها وقادوها إلى رأس الخيمة، وفي نفس العام هاجم الأسطول القاسمي الطراد البريطاني "فايير"، بينما كان راسياً بالقرب من بوشهر، وإن كان الطراد قد نجح في الفرار، إلا أنه خسر أكثر من ثلاثين من بحارته.

وخلال تلك العمليات: زادت احتجاجات البريطانيين على عمليات القواسم، وزادت تهديداتهم، ومع ذلك كانوا يلجئون إلى دفع التعويض والفدية المطلوبة، أو قبول التبريرات التي يذكرها زعيم القواسم بأنهم مثلاً: كانوا في حالة دفاع عن النفس، أو أنهم أخطئوا الهدف، وأنهم يقصدون سفن

العمانيين، وغير ذلك من التبريرات، وفي كل الأحوال لجأت السلطات البريطانية إلى حماية السفن التجارية التي ترفع العلم البريطاني بسفن حربية مسلحة.

وعندما صار القواسم حلفاء للدولة السعودية الأولى، واعتنقوا عقيدة التوحيد التي دعا إليها الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ وجدوا في تلك العقيدة ما يوافق عملياتهم الجهادية البحرية بمهاجمة السفن الأوروبية المسيحية، حيث استندوا إلى مبدأ الجهاد في الدعوة الوهابية، فباشروا عمليات الجهاد البحري في الخليج باسم الدولة السعودية، وصارت هذه العمليات جزءاً من حركة الجهاد، وبالتالي فإن الأسلاب تعد غنائم حرب، كما أن هذه العمليات صارت أمراً لازما ضد منكري تعاليم دعوة التوحيد.

ونتيجة لتأييد أمراء الدولة السعودية للقواسم، مد هؤلاء نشاطهم البحري إلى المحيط الهندي، حيث ظهرت سفنهم أمام ساحل الملبار شمال بومباي، عام ١٨٠٨م، وتعرضوا للسفن الأوروبية وغيرها، في إطار الجهاد الديني، حتى وصفهم الأوربيون بأنهم يعطون مبررات دينية لكل عمل حربي يقومون به ضد السفن المعادية، وكان القواسم يرسلون خمس الغنائم، التي يحصلون عليها من عملياتها البحرية، إلى السعوديين، تأكيداً لإيمانهم بدعوة التوحيد، ودليلاً على تبعيتهم لآل سعود.

ورغم عقد معاهدة بين بريطانيا والقواسم عام ١٨٠٦م؛ إلا أن الخليج شهد منذ عام ١٨٠٨م، نشاطاً بحرياً للقواسم، بتولية زعيمهم الجديد "حسين بن علي" امتد حتى هدد سواحل الهند نفسها، بل وأخذ القواسم، بقيادة زعيمهم، يطوفون في المياه العربية، بأعداد من سفنهم تراوحت بين خمسة وعشرين سفينة، يقود كلاً منها قائد مسئول أمام زعيمهم، وقد أقلقت هذه العمليات إنجلترا المرة بعد المرة، حتى بدأت تفكر في اتخاذ إجراء لوقف القواسم عن مهاجمة السفن البريطانية.

فقد عززت بريطانيا حراسة مصالحها في الخليج العربي بعدة سفن حربية، وطرادات تحمل مدافع متعددة، ومع ذلك تمكنت سفن القواسم من أسر عشرين سفينة تجارية هندية، ترفع العلم البريطاني، أواخر عام ١٨٠٨م وأوائل عام ١٨٠٩م، في البحر العربي والمحيط الهندي، وقد أدى هذا النجاح إلى مزيد من الجهاد البحري، قامت به سفن القواسم في الخليج العربي والمحيط الهندي، فهاجمت ٥٥ سفينة للقواسم، بالقرب من رأس مسندم، سفينةً تجارية ضخمة إنجليزية تدعى منيرفا، في مارس ١٨٠٨م، حيث تم أسرها ومن عليها وضمها إلى أسطول القواسم، ثم أطلق القواسم أسر البحارة لقاء جزية.

وقد بلغت جرأة القواسم حدا جعلهم يهاجمون سفينة البحرية الملكية البريطانية الضخمة، ذات الخمسين مدفعاً، خلال عام ١٨٠٩م وكانت عملياتهم تقوم على محاولة الأسر بواسطة الاقتحام، فتحاول سفنهم المناورة من أجل الاقتراب من الهدف لتلتصق به، وعندها يندفع مقاتلوهم إلى سطح السفينة المعادية مرددين عبارة الله أكبر، وكانت قوة القواسم قد وصلت إلى ٦٣٠ سفينة كبيرة، و٨١٠ سفينة أصغر حجماً، وعدد الرجال العاملين على هذه السفن ٨,٧٠٠ رجل، استند عليهم زعيم القواسم في مطالبة حكومة بومباي بدفع إتاوة؛ من أجل السماح للسفن البريطانية بالمرور في الخليج بحرية.

قررت بريطانيا التدخل ضد نشاط القواسم البحري، فجهزت ١٣ سفينة حربية محملة بالمدافع والمعدات العسكرية، وعدداً من الجنود والضباط يقدر بحوالي ألف وخمسمئة رجل، حملتهم ٤ سفن حاملة جنود، وأعطى قائد الحملة التعليمات اللازمة من أجل تدمير القوة البحرية للقواسم، وبعدها عليه عقد معاهدة مع القواسم لفرض الشروط البريطانية، على أن يتجنب الصدام مع الدولة السعودية حليفة القواسم.

وفي ١٢ نوفمبر ١٨٠٩ بدأت عمليات الإنجليز ضد مدينة رأس الخيمة، حيث مكث ضرب المدينة ثم الاستيلاء عليها، والجلاء عنها بعد يومين، أمام مقاومة القواسم، وبعد ذلك توجه الإنجليز فاستولوا على "لنجة" و"لافت" والتابعين للقواسم، ثم عادت الحملة البريطانية إلى مسقط. وسجل قادتها ما يعتبر أحسن شهادة على بطولة القواسم، وما يؤكد أن القواسم وإن خسروا معارك حربية فإنهم لم يخسروا روحهم المعنوية، ولم يتوقفوا عن سياسة الجهاد البحري، حيث سلمت من التدمير معظم سفنهم التي اختبأت في الأخوار والخلجان العميقة، في الجانب الغربي من شبه جزيرة مسندم.

ومع ذلك ما كاد عام ١٨١٢م يبدأ، حتى عادت السفن القاسمية إلى مهاجمة السفن الإنجليزية، أو تلك التي ترفع العلم البريطاني، حيث أصبح القواسم من جديد أقوى قوة على طول خطوط الملاحة في الخليج العربي. كما ظهرت سفن القواسم مرة أخرى أمام شواطئ الهند، أواخر عام ١٨١٣م وأوائل عام ١٨١٤م، حيث تم أسر عدة سفن ترفع العلم البريطاني، وعندما احتج المقيم العام البريطاني في بوشهر؛ رد زعيم القواسم "حسن بن رحمة" في مايو ١٨١٤م بأنهم لم يأسروا أية سفينة تحمل ترخيصاً بريطانيا، وإنه في حالة وقوع مثل ذلك فإنهم على استعداد لإعادة البضائع، وأنه قد أصدر تعليماته إلى رجال قبيلته بعدم التحرش أو الاقتراب من أية سفينة تبحر تحت العلم البريطاني.

وقد ظلت هذه الاتفاقية سارية لمدة عام، حيث لم يقم القواسم بمهاجمة السفن التي تحمل العلم البريطاني، ولكن ما كاد عام ١٨١٥م ينتصف حتى عادت سفن القواسم إلى سابق نشاطها ضد السفن الأجنبية، حتى ولو رفعت العلم البريطاني، كما شهد العام التالي، ١٨١٦م، نشاطاً متزايداً ضد السفن الأجنبية، وامتد نشاطهم حتى المحيط الهندي والبحر الأحمر، إلى جانب الخليج العربي، وشملت السفن التي هاجمتها سفن القواسم: سفناً أمريكية وفرنسية في المحيط الهندي، وثلاث سفن هندية ترفع العلم البريطاني، عند مدخل البحر الأحمر في مارس ١٨١٦م.

حاول الإنجليز الرد على عمليات القواسم البحرية بمظاهرة بحرية، لكنهم فشلوا، حيث أكد زعيم القواسم أنهم لم يهاجموا أية سفينة إنجليزية، ولم يستولوا إلا على ممتلكات تعود للهندوس، ووثنيين آخرين من الهند، وأنهم يحترمون اتفاقهم مع الإنجليز، وقد زاد فشل المظاهرة البحرية البريطانية أمام جرأة القواسم وازدياد نشاطهم، مما دفع الإنجليز إلى مهاجمة مدينة رأس الخيمة في عام ١٨١٩م وعندما نجحوا في النزول إلى البر، بعد تدمير المدينة، فرضوا على زعماء القواسم معاهدة صارت أساساً لمعاهدات أخرى، وقعها مشايخ الخليج. ثم وفد على معسكر الحملة زعماء الشارقة "سلطان بن صقر"، ووالد شيخ أبو ظبي المعروف "طحنون بن شخبوط الفلاحي" وشيخ دبي القاصر "محمد بن هزاع" وشيوخ عجمان وأم القيوين، وجزيرة الحمراء، وبحث معهم قائد الحملة عقد معاهدة لإنهاء نشاط الجهاد البحري. ومن عجب أن هذه المعاهدات – التي وقعها هؤلاء الزعماء جميعاً في شهر يناير ١٨٢٠م – صارت الأساس الذي ارتكزت عليه الهيمنة السياسية والاقتصادية البريطانية على أقطار الخليج العربي، وتحددت علاقات بريطانيا بهذه المعاهدات باعتبارها جزءاً لا يمكن الاستغناء عنه من إمبراطوريتها في الهند.

عرب الخليج الآخرون

والجهاد البحري

فإذا كان شهر فبراير ١٨٢٠م قد شهد انتهاء العمليات العسكرية البريطانية ضد القواسم وبقية مواني الساحل العماني التي تنطلق منها سفن الجهاد البحري. فقد اتجهت الحملة البريطانية إلى بقية موانئ الخليج التي شاركت سفنها في مهاجمة السفن الإنجليزية، ولم يكن عسيراً عليها إتمام هذه المهمة، لكن رغم المعاهدات التي كبلت زعماء القبائل العربية؛ فإن النشاط البحري لم يتوقف تماماً.

ومما تجدر ملاحظته أن البريطانيين، حين اصطدموا بالقواسم، ادعوا أن ذلك من أجل القضاء على عملياتهم البحرية (القرصنة) ضد الملاحة في الخليج العربي، ولكن الدافع الحقيقي للموقف البريطاني يظهر من خلال شكاوى ممثلي شركة الهند الشرقية البريطانية في الخليج: والتي انصبت على استيائهم من منافسة التجار العرب لهم، ومن ثم استندت السلطة البريطانية على الادعاءات المتمثلة في محاربة القرصنة، ومحاربة تجارة الرقيق، وهي تهدف في الأصل إلى القضاء على التجارة والملاحة العربية، لأن معاهدات سنة ١٨٢٠ بين بريطانيا ومشايخ ساحل عمان، كانت تمنع اشتباك سفن العرب بالسفن البريطانية، أو تلك التي تحمل أعلاماً بريطانية، وأن هذه المعاهدات لم تقصد منع الاشتباكات بين سفن المشيخات العربية المختلفة فيما بينها.

وبرغم معاهدات ١٨٢٠م بين بريطانيا من ناحية، ومشيخات الساحل العماني من جهة أخرى، فقد حدثت عمليات جهاد بحري قامت بها سفن عربية ضد السفن الإنجليزية، كتلك التي حدثت للسفينة البريطانية المسماة سنبري، في ميناء الشارقة عام ١٨٢٩م، إذ استولى العرب على حمولة هذه السفينة، وإن كان شيخ الإمارة قد اقتص من المشاركين في هذه العملية، بحرق أحد قواربهم المشترك في الحادثة، وجلد صاحبه.

كما حدثت عملية جهاد بحري أخرى في أبريل ١٨٣٥م، بين ست سفن تابعة لعرب بني ياس، وسفينة حربية بريطانية تدعى "الفينسون"، لم يكن النصر النهائي فيها للسفن العربية، مما أجبرهم على قبول الشروط البريطانية المجحفة، والتي تمثلت في التعهد بتسليم ١٥ سفينة كانوا قد استولوا عليها، وما بقي من حمولتها، أن يدفعوا مبلغ ١٠ آلاف دولار كتعويض نقدي، والتعهد بدفع

مبلغ إضافي قدره ١٦٠٠ دولار، وإطلاق سراح جميع الأسرى الذين كانوا قد أسروهم وتسليم رجلين من رجال القبيلة تزعما العملية البحرية.

أخذت السلطات البريطانية تستعرض قوتها البحرية في الخليج، بظهور السفن الحربية في دوريات مستمرة، وزيارة موانى الخليج. وفرض ما عرف بنظام الهدنة البحرية، والتي تحظر على سائر مشايخ الساحل العماني ورعاياهم: القيام بعمليات جهاد بحري أو مغامرات بحرية، وتعاقب من يقوم بها. وقد اقتصرت تلك المعاهدات في أول الأمر على موسم الغوص على اللؤلؤ، ثم زادت لتظل سارية لمدة سنة تتجدد. وأخيراً، وفي عام ١٨٤٣م، تجددت لمدة عشر سنوات مرة واحدة.

وبرغم أن نظام الهدنة أصبح ساري المفعول، منذ عام ١٨٣٥م، إلا أنه لم يشمل كل سواحل الخليج، ومن ثم وجدنا عمليات الجهاد البحري تستمر في المشيخات التي لم تدخل في ذلك النظام، مما دفع أسطول البحرية البريطاني إلى ضرب مدن الدوحة والوكرة والعديد، عام ١٨٣٦م، بسبب قيام سفن عربية من تلك الموانى بعمليات جهاد بحري ضد السفن البريطانية، والهندية التي ترفع العلم البريطاني. وتجددت اعتداءات البحرية الإنجليزية ضد الدوحة عام ١٨٤١م.

وعندما صار نظام الهدنة البحرية دائماً، بمعاهدة جديدة وقعها مشايخ الساحل العماني، وضمنتها السلطات البريطانية: قلت إلى حد كبير عمليات الجهاد البحري، ولم نسمع عن عمليات كبيرة كالتي كانت تحدث قبلا، بل وجدنا في الوثائق البريطانية "تعبير الاضطرابات البحرية" بدل تعبير القرصنة، ومع ذلك حدثت عمليات فردية معظمها ضد السفن العربية المشتركة في هذه العمليات، وتلك التي حدثت، عام ١٨٥٦م، في الشارقة ضد سفينة من بومباي، وأيضاً في عام ١٨٥٦ وعام ١٨٦٠م، في أبو ظبي، وفي كل تلك الحالات حصلت السلطات البريطانية على تعويض لمستحقي السفن التي هوجمت، كما تم توقيع العقاب على العرب المشاركين في تلك العمليات.

ومنذ معاهدات عام ١٨٢٠م، بين السلطات البريطانية ومشايخ الساحل العماني، جعلت تلك السلطات من نفسها رجل بوليس في الخليج، يستخدم القوة لحماية مصالحه هو، ويدعي أنه في خدمة أهل الخليج والملاحة، بل والمثل الإنسانية عامة. فنجد هذا الوصف للسلطات البريطانية يتجلى بوضوح في مشروع الكولونيل بيلي المقيم السياسي البريطاني في الخليج، الذي قدمه لحكومة بومباي البريطانية عام ١٨٦٣م، بهدف تثبيت النفوذ البريطاني وانفراده في الخليج العربي.

وجاء في هذا المشروع: أن هدف التواجد البريطاني –من خلال مقيمية سياسية– في الخليج هو: مكافحة القرصنة، ومحاربة تجارة الرقيق، وتنمية التجارة البريطانية بالقطع، وأن عملية القرصنة قد تم كبح جماحها إلى حد كبير، وإن كان الأمر يتطلب استمرار المراقبة من جانب الأسطول البريطاني. أما تجارة الرقيق فمازالت قائمة، ومن ثم فهو يطلب جعل مقر "المقيمية البريطانية" في رأس مسندم، بدل بوشهر، حتى يمكن السيطرة على مدخل الخليج، فيمكن منع السفن المحملة بالرقيق من دخول الخليج، وكانت السيطرة على عمليات الجهاد البحري للعرب الخليجيين، وبالتالي مد النفوذ البريطاني في شبه جزيرة العرب من ناحية، وفي إيران من ناحية أخرى.

وثمة عمليات جهاد بحري قامت رغم مظاهر القوة البريطانية في الخليج، من أمثال تلك العمليات: هجوم سفن عربية على سفينة البريد التجارية المسماة "كشمير"، أثناء إلقاء مراسيها في البصرة عام ١٨٧٢م، وسلب ما عليها، وقتل بعض رجالها، وإن كانت السلطات البريطانية قد تمكنت من استعادة أغلب ما سلب على يد المهاجمين، وكانوا من عربستان، وإعدام سبعة من هؤلاء المهاجمين.

كما شهدت مياه إقليم الأحساء عمليات جهاد بحري، خلال أعوام ١٨٧٨م إلى ١٨٧٩م، ولم تستطع السفن البريطانية العمل في تلك المياه، لأن هذا الإقليم كان بصفة رسمية خاضعاً للسيادة العثمانية، وإن كانت سفينة بريطانية قد استطاعت أسر سفينة عربية خارج مياه القطيف عام ١٨٧٩م. كما شهدت مياه شط العرب، عام ١٨٨٠م، عملية ضد البريطانيين، كان من ضحاياها المشرف على محطة البرق البريطانية في الفاو، وقد تمكنت السلطات البريطانية من تحصيل التعويضات اللازمة، وحملت شيخ المحمرة على الساحل الإيراني – على توقيع عقوبات شديدة ضد بعض أهله المسئولين عن مثل تلك العمليات.

وحينما استمرت عمليات الجهاد البحري في مياه الأحساء؛ أصدرت السلطات البريطانية أمراً عام ١٨٨١م، لقائد بحريتها في الخليج، بدخول تلك المياه وتعقب السفن العربية، وعدم التقيد بمسألة السيادة العثمانية، ومن ثم ظلت هذه المنطقة هادئة حتى عام ١٨٩٩، حينما حدثت عملية بحرية عربية كبيرة، قادها أحد أعضاء الأسرة الحاكمة في البحرين، والذي أفلت من المطاردة البريطانية، واستمرت تلك العمليات بدرجات متفاوتة حتى عام ١٩٠٥م، سواء أمام ساحل الإحساء أو على سواحل قطر.

وفي عام ١٩٠٠م شهد شط العرب نشاطاً بحرياً كبيراً، كان موجهاً بالدرجة الأولى ضد السفن الإنجليزية والهندية، إلى جانب إغارات متفرقة ضد سفن إيران والبحرين، ولما كان شط العرب تحت سيطرة كل من إيران وتركيا -كل على جانب – فقد حاولت السلطات البريطانية، مع هاتين الدولتين، لكي تضمن تعاونهما ضد من يقوم بتلك العمليات البحرية، كما قامت السفن البريطانية نفسها بعمليات حربية ضد السفن العربية في تلك المياه، وحصلت السلطات البريطانية، من شيخ المحمرة، على وعد بإيقاف القائمين بتلك العمليات من بين عشيرته.

وشهدت سواحل قطر عمليات جهاد بحري استاءت لها السلطات البريطانية، وحاولت أكثر من مرة ضرب مدن قطر. كما هددت بالضرب، وقامت بمظاهرات بحرية لإرغام "الشيخ جاسم بن محمد آل ثان" ومنذ عام ١٩٠٠م، على التعاون معها للقضاء على القائمين بتلك العمليات البحرية من السواحل القطرية. ومع ذلك لم تستطع السلطات البريطانية السيطرة على الساحل؛ إلا بعد فرض الحماية على قطر عام ١٩١٦م، وذلك بسبب عدم تعاون شيوخ قطر، تعاوناً كاملاً، مع السلطات البريطانية في فرض السيطرة على القبائل التي تعيش على الأرض القطرية.

المغامرات البحرية:

إن موضوعنا يستلزم الإشارة إلى تلك العمليات التي قامت بها سفن عربية ضد سفن عربية أخرى، تلك العمليات التي أطلقنا عليها اسم: الحروب البحرية بين القبائل العربية، أو المغامرات البحرية للعرب.

ذلك أنه حدث بين القبائل العربية الخليجية حروب شهدتها مياه الخليج، كما شهدتها صحاريه، أي أن هذه الحروب امتدت من الداخل إلى الساحل، ومن الأرض إلى البحر، فهي إذن حروب لها أسبابها التي أهمها الصراع حول الامتلاك، سواء للأرض أو للمياه، وخاصة لأماكن الغوص على اللؤلؤ. ومن هنا لا يمكن أن نطلق على تلك العمليات اسم قرصنة، لأن للقرصنة مفهوماً آخر، وليس لها من أسباب سوى الرغبة في السلب والنهب، وتتجه في الغالب نحو السفن الأجنبية كما رأينا.

ولعل قائلاً يقول: أن السفن العربية التي كانت يغير بعضُها على بعض؛ كانت تخرج من هذه الإغارات بمغانم وأسلاب، فهي لا تفترق عن عملية القرصنة إذن. ولكننا نرد عليه بالقول إن الحروب المعلنة تعطي للمنتصر حق الحصول على مغانم من العدو، بل وأسرى، وهي حروب

رسمية بين طرفين يختار أحدهما أو كلاهما مكانها ويحدد زمانها، بينما عمليات القرصنة غير مشروعة، لأنها عدوان لا مبرر له، وهي سرقة في الظلام.

وفي هذا المجال: سوف نسوق عدة أمثلة على صحة ما ذهبنا إليه، وهو أن العمليات البحرية التي قامت بها سفن عربية، في الخليج، ضد أخرى عربية أيضاً، كانت حرباً أو مغامرات في أقل القليل منها، ولم تكن أبداً قرصنة، لندرك ما رمى إليه المغرضون؛ حين ساووا في الوصف بين تلك العمليات وبين العمليات الموجهة ضد السفن الأجنبية المعادية.

يمكن التأريخ لتلك الحروب البحرية، بين السفن العربية بعضها وبعض، بدخول القواسم في دائرة النفوذ السعودي، واعتناقهم لمبدأ التوحيد الذي دعا إليه الإمام محمد بن عبد الوهاب، ذلك أن القواسم اعترفوا بسيادة الدولة السعودية على ساحل عمان، أواخر القرن الثامن عشر، وصاروا أتباعاً لتلك الدولة يطبقون مبادئها، ومن ثم اعتبر القواسم عملياتهم البحرية، ضد السفن العربية الخارجة على الوهابية، جزءاً من حركة الجهاد، وبالتالي فإن الأسلاب تعد غنائم حرب، وعليها تأدية خمسها إلى الحاكم الشرعي، أي رئيس الدولة السعودية. وقد كانت معظم تلك العمليات موجهة ضد سفن سلطنة مسقط وعمان، منذ أوائل القرن التاسع عشر.

كما حدثت تلك العمليات بين القواسم وبني ياس منذ عام ١٨١٢، وعندما استطاع الإنجليز القضاء على قوة القواسم البحرية، وفرضوا عليها معاهدة عام ١٨٢٠م، انضم مشايخ الساحل العماني للمعاهدة التي فرضت عليهم عدم القيام بعمليات بحرية ضد أية سفينة بالخليج، وأن تسوي القبائل المتعاهدة الخلافات الداخلية فيما بينها، وأن تخضع السفن العربية لتفتيش السفن البريطانية، وأن تتعاون القبائل في محاربة القبيلة التي تخرج على هذه الشروط.

كما نصت اتفاقات الهدنة التي صارت دائمة، منذ عام ١٨٥٣، على أن: يتعهد مشايخ القبائل العربية الخليجية باحترام أمن الملاحة في الخليج، ويقدم هذا التعهد للمقيم العام البريطاني في الخليج، وأن يقبل الرؤساء العرب، بمقتضى هذا النظام، الأحكام التي تصدرها بريطانيا في حالة نقض الهدنة. ثم صارت بريطانيا حكماً مستديماً، تفرض الغرامات على القبائل العربية التي تهاجم سفنها سفناً أخرى، ومع أن هذا لا يعطي لبريطانيا حق التدخل إلا في الاشتباكات البحرية؛ فإنها كانت تتجاوز اختصاصها في كثير من الأحيان، وتفرض وساطتها في مشكلات تتعلق بالمناطق الداخلية.

ولقد نشطت عمليات الحرب البحرية بين سفن البحر الحربية بعضها وبعض، وخاصة في منطقة الأحساء والبحرين، وباتجاه سواحل قطر، لأن تلك المياه لم تشملها اتفاقات الهدنة، وقادت قبائل بني هاجر، والعجمان، وبني مرة، والمناصير وغيرهم، تلك العمليات، ونجد في كتاب دليل الخليج شكاوى من بعض الملاحين المسلمين؛ مقدمة للمقيم السياسي البريطاني بالخليج، ضد سفن قبائل عربية خليجية، لأنها هاجمت سفنهم واستولت على ما فيها، وقد كثرت هذه الشكاوى خلال أعوام ١٨٦٥-١٨٧٠م بصفة خاصة.

كما انتقلت الحرب البرية بين قطر والبحرين، وبين قطر وأبو ظبي، إلى الميدان البحري، وصارت عملية مهاجمة سفن أي من الطرفين، لسفن الطرف الآخر أمراً عادياً بحكم الحرب والعداء بين هذه الأطراف، وشهدت السنوات الباقية من القرن التاسع عشر، وحتى الحرب العالمية الأولى، عمليات حربية في البحر بين سفن عربية تابعة لمشيخة أو قبيلة، وسفن عربية أخرى تابعة لمشيخة أو قبيلة أخرى.

ومما شجع على استمرار هذه العمليات، وانتقالها من البر إلى البحر: ضعف الحكم التركي في الأحساء وقطر، وقيام النزاعات القبلية، ودخول القبائل في عمليات ثأرية، كالنزاع بين بني علي وقبيلة العمامرة، وكانت نتائج تلك العمليات: الإخلال بالأمن، وإشاعة الفزع في مغاصي اللؤلؤ، مما كان له أكبر الأثر على حركة التجارة العربية في الخليج، وقد فرضت إنجلترا نفوذها بالقوة في الخليج، ولم تعد في وسع السفن الشراعية العربية منافسة السفن الأوروبية، ومن ثم صارت مشيخات الخليج في حاجة دائمة للمساعدات الخارجية، وقد ضمنت إنجلترا هذه الحاجة، لكي تحكم قبضتها على مشيخات الخليج.

ومما هو جدير بالذكر: أن القبائل الخليجية لم تكرس كل نشاطها للعمليات الحربية البرية والبحرية، بل إنها ساهمت بدور فعال، سواء كانت قبائل الساحل العماني، أو قبائل قطر والبحرين والكويت، وعرب سلطنة مسقط وعمان -في أعمال الغوص على اللؤلؤ، وفي نقل التجارة بين الهند والخليج وشرق إفريقيا.

ولا يمكن استكمال الموضوع دون ذكر بعض الحقائق عن نشاط غير العرب أوروبيين وهنود -في عملية القرصنة في المياه الهندية والعربية والإفريقية، لتتضح لنا الصورة كاملة عما يدعيه المؤرخون المغرضون عن القرصنة العربية، وبين حقيقة القرصنة الأوروبية التي اتخذت لها نشاطاً في مياه المحيط الأطلنطي، نسوق الآن فصلاً من عملياتها في المياه الهندية والعربية.

يروى لوريمر في كتابه دليل الخليج: عن حدوث نزاع بين الإنجليز والمغول في الهند، نتيجة أعمال القراصنة الأوروبيين وغيرهم، خلال الأعوام من ١٦٩١-١٧٠٥م، فيذكر أنه في عام ١٦٩١م قامت سفينة إنجليزية بعملية قرصنة ضد السفن الهندية، مما دفع بسلطات المغول إلى فرض حظر على كل السفن الأوروبية في سورات، وأنه وجد قرصاناً دانيمركيا يعمل في المياه الهندية.

وتعددت عمليات القرصنة الأوروبية، سواء في المياه الهندية أو في مياه الخليج العربي، ومن عجب أن نجد معظم القائمين بها إنجليز يستخدمون سفناً تحمل العلم الإنجليزي، حتى اتفقت الدول الأوروبية فيما بينها، عام ١٦٨٩م، على أن تضمن إنجلترا تطهير المياه الهندية من القراصنة، وتتحمل مسئولية حماية الملاحة في الخليج العربي من القراصنة، كما تقوم هولندا بمتابعة القراصنة في البحر الأحمر.

ولم تذكر المصادر أن الأوربيين أبرياء من هذه العمليات، بل إن المصادر الأوروبية تذكر: أن المغامرين الأوروبيين هم الذين شجعوا بعض المغامرين العرب من مسقط وبعض الهنود، على القيام بتلك العمليات، بل إن المصادر نفسها تذكر أن: سفنا تحمل العلم البريطاني تهاجم سفناً تحمل هي الأخرى العلم البريطاني، حتى صار الإنجليز مكروهين في تلك المياه كراهية البرتغاليين في الهند.

وبرغم محاولات الحكومة الإنجليزية المساهمة في القضاء على القراصنة في المياه الهندية والعربية، كما حدث عام ١٧٠٠م، حين أعدمت تسعة من القراصنة الإنجليز ورئيسهم، فإن التجارة قد تأثرت بتلك العمليات، حتى إن تقارير المسئولين الإنجليز في الخليج ذكرت: أن ظهور قرصان إنجليزي واحد في مياه الخليج قد أضر بالتجارة الإنجليزية أضراراً بالغاً.

أهم مصادر البحث

١) لوريمر: دليل الخليج ٧ أجزاء القسم التاريخي، الدوحة.
٢) رأفت الشيخ: تاريخ العرب الحديث. القاهرة ١٩٩٤م.
٣) جلال يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقيا، القاهرة ١٩٥٩م.
٤) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة، ١٩٣٥م.
٥) حسين بن غنام: تاريخ نجد، القاهرة ١٩٦١م.
٦) الليدي آن بلنت، ترجمة محمد أنعم غالب: رحلة إلى بلاد نجد، الرياض ١٩٦٧م.
٧) محمد بن عبد الوهاب: كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد.
٨) أحمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، القاهرة، ١٩٤٨م.